مفهوم الإصلاح: مقدمة

أ. حسان خضر

I. مقدمة:

- سعت العديد من الدول النامية خلال حقبة السبعينات حثيثاً إلى تحرير اقتصاداتها.
- كان ذلك من خلال الإصلاح الهادف إلى:
  - *زيادة دور آلية السوق Market Mechanism.
  - *تخفيض الحواجز في وجه التجارة الدولية والتحركات الرأسمالية.
  - *تحرير التحركات الرأسمالية.
- أبرز الدول التي سعت إلى ذلك هي دول أمريكا اللاتينية لاسيما الأرجنتين، التشيلي والأورغواي.

II . مفهوم الإصلاح:

- عند قيام الدول النامية بالسعي لتحقيق أهدافها التنموية (كالنمو، والمساواة، ومحاربة الفقر،...) يتوجب عليها القيام بالعديد من الإصلاحات.
- تمثل هذه الإصلاحات تكيفاً مع تغيرات وصدمات: داخلية أو خارجية، متوقعة أو غير متوقعة.
- يمكن لهذه التغيرات والصدمات إما أن تكون إيجابية أو غير إيجابية لمجموعة الأهداف التي تتبعها الدول النامية.

- التغير الإيجابي: هو الحصول على أعظم منفعة منه.

أمثلة:

* تحسن غير متوقع في التبادل التجاري.
* اضافة جديدة في رأس المال الأجنبي للاستثمارات المتاحة.
* منافع كبيرة من تقسيم العمل الدولي.

- التغير غير الإيجابي: ينبغي التعامل معه بأقل تضحية ممكنة من الأهداف، وبأقل التكاليف الاجتماعية والعوارض الاجتماعية غير المرغوب فيها .

أمثلة:

* العجوزات الداخلية والخارجية، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة، زيادة في الدين العام.

III . لماذا الإصلاح؟

- هنالك العديد من الأهداف التي تشملها السياسيات الإصلاحية أو التصحيحية ومنها:

* تخفيض أو إزالة العجز في ميزان المدفوعات.
* تخفيض أو إزالة العجز في الموازنة العامة للحكومة.
* التحكم في معدلات التضخم.
* انجاز تغييرات هيكلية تمنع وقوع مشاكل مستقبلية في ميزان المدفوعات مما يعزز الاستقرار.

* تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع ومستدام.
* أهداف أخرى مثل: القضاء على الجوع، تخفيف حدة الفقر، الاعتماد على الذات، القضاء على البطالة، تحسين توزيع الدخل).

- يعتبر بعض هذه الأهداف وسيط وبعضها نهائي.

IV . إصلاح ماذا ؟

- عادةً ما تسعى الدول النامية من خلال السياسات التصحيحية التي تطبقها إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي على المدى الطويل وإجراء تغيير هيكلي في الاقتصاد .

- تضم السياسات الإصلاحية التي تنتهجها الدول العديد من القطاعات:

1. القطاع العام: تصحيح النظام الضريبي، رفع كفاءة النفقات الحكومية وشركات القطاع العام، تحويل بعض الشركات إلى القطاع الخاص.
2. القطاع التجاري: تحرير التجارة الخارجية من أجل تحسين تخصيص الموارد وتشجيع الصادرات.

3. سوق العمل: إعادة النظر في قوانين التشغيل بهدف تحقيق مرونة أكثر في سوق العمل وبالتالي تسهيل انتقال العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

4. القطاع المالي: تقليص الاختلالات في السوق المالي عن طريق رفع الرقابة عن أسعار الفائدة لتشجيع الادخار المحلي وبالتالي الاستثمار.

5. أيضاً تحرير الأسعار، إزالة الدعم لبعض السلع، تحرير سعر الصرف للرفع من مستوى تنافسية الشركات المحلية في الاقتصاد العالمي.

V . التجارة الخارجية:

- أهميتها للدول النامية:

1. الوسيلة الأولى للاتصال بالعالم الخارجي والانخراط في الأسواق العالمية.
2. استمرار إعادة توزيع الأنشطة الصناعية بين الدول الصناعية والدول النامية من شأنه خلق فرص للدول النامية لتوسيع تجارتها في السلع وفي الخدمات على حدٍ سواء (الشركات متعددة الجنسيات) .

3. سرعة انتقال عوامل الانتاج بين الدول وعبر الحدود وامكانية إنتاج سلعة واحدة لم تعد محصورة في موقع واحد .
4. أصبح نمو التجارة مدعوماً بشكل كبير من قبل المؤسسات الدولية ولاسيما منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي تساهم في تحرير التجارة ومساعدة الدول النامية في ذلك.

VI . تحرير التجارة الخارجية:

- تعريف:

* هنالك اختلاف بين الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم تحرير التجارة الخارجية.

* في الستينات والسبعينات كان تحرير التجارة يعني التخلي بشكل عام عن القيود على التجارة وأسعار الصرف- هذا تفسير حاد لا يتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة.

* بالنسبة للمؤسسات الدولية تحرير التجارة يعني:

- التخلي عن السياسات المنحازة صد التصدير واتباع سياسات حيادية Neutral بين التصدير والاستيراد.
- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.
- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.
- سياسة التجارة الخارجية إما تندرج تحت لواء الحرية أو تحت لواء الحماية (كلاهما تطرف)، ولكن بينهما درجات مختلفة تعتمد على الوسائل المستخدمة داخل الدول.

VII . أسباب تحرير التجارة:

- كان تحرير القطاع الخارجي في الغالب جزءً من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تهدف إلى دفع عجلة النمو.
- هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

* تدهور شروط التبادل التجاري خصوصاً فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول؛ واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع الزمن.

* الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية– بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لانعاش الاقتصاد العالمي. ومارست المنظمات الدولية ضغوط على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية Conditional Loans.

* تزايد عدد التجارب الناجحة، حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع التصدير Export Promotion قد حققت نمواً أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات Import Substitution المبنية على حماية الصناعات المحلية- مثال دول جنوب شرق آسيا .

VIII . الجدل الدائر حول جدوى تحرير التجارة:

- على الرغم مما أظهرته بعض الدراسات من نجاح تحرير التجارة في رفع معدلات النمو، إلا أن هناك شكوكاً لازالت تراود الكثيرين، منها:

1. الاختلاف في تفسير طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.
2. انخفاض المرونة السعرية للطلب على صادرات الدول النامية وتفشي ظاهرة الحماية في الدول الصناعية. بينت بعض الدراسات بأن المرونة السعرية للطلب على صادرات الدول النامية ضعيفة ولا تنبئ بنجاح أي سياسة مبنية على تشجيع الصادرات، فضلاً عن ارتفاع نسبة الحماية الجمركية في الدول الصناعية.

3. الاعتقاد بأن نجاح الدول المصنعة حديثاً (دول جنوب شرق آسيا) يعود في الأصل لا لأسباب اقتصادية بحته بل لأسباب أخلاقية وثقافية مثل حب التعلم والتفاني في العمل والأمانة.
4. الاختلاف حول مفهوم تحرير التجارة.

IX. أهمية تحرير التجارة وفوائدها:

- تؤدي عملية تحرير التجارة إلى العديد من المنافع للدول النامية منها:

* أولاً أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري).
* تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية.
* زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الانتاج كفاءة.
* تقدم للمستهلكين نطاقاً أوسع من اختيارات السلع.

* تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
* تطلق سراح القوى الديناميكية التي تميل إلى رفع معدل نمو الاقتصاد على الأجل الطويل وذلك عن طريق تشجيع التكيف والمرونة والابتكار.
* انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيات الجديدة.
* يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع. ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية مع أي تعريفات جمركية متبقية.

- أمثلة على ذلك:

* كان لتحرير التجارة (بالتزامن مع السماح بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر) عنصرا هاما في النجاح الاقتصادي لدول شرق آسيا. فقد انخفض معدل التعرفة الجمركية من 30% إلى 10% خلال العشرون عاما الماضية.
* بحسب احصائيات البنك الدولي، انخفضت معدلات الفقر في الدول المعولمة حديثا "New Globalizers" بحوالي 120 مليون شخص (14%) بين عامي 1993 و 1998.

* شهدت دولاً مثل الهند، فيتنام وأوغندا نمواً متسارعاً وتراجع معدلات الفقر خلال الأعوام القليلة الماضية.

* الدول التي خفضت تعرفتها الجمركية بشكل كبير خلال عقد الثمانينات، شهدت نمواً سريعاً خلال عقد التسعينات أكثر من دول أخرى لم تتبع نفس المسار.

* أشارت دراسة الـ OECD إلى أن طليعة القطاعات المستفيدة من التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الدول النامية هي السيارات وقطع الغيار (27.31%)، الألبسة والمنسوجات (22.62%)، الزراعة المصنعة (19.80%) (شكل رقم 1).
* يتوقع أن تحقق دول الصحراء الأفريقية ثم دول الشرق الأوسط أفضل نمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تسهيل التجارة (شكل رقم 2) أما من حيث الدول فتأتي تايلاند ثم كوريا وتايوان (شكل رقم 3).
* شهدت التجارة الخارجية تحسناً ملموساً منذ سبعينات القرن الماضي في معظم مجموعات الدول النامية (شكل رقم 4) كما شهدت نسبة الصادرات إلى GDP تحسنا ملموسا في هذه الدول (شكل رقم 5).

شكل رقم (1) الأرباح المتوقعة للدول النامية حسب القطاعات المستفيدة نتيجة التحرير الكامل للتجارة

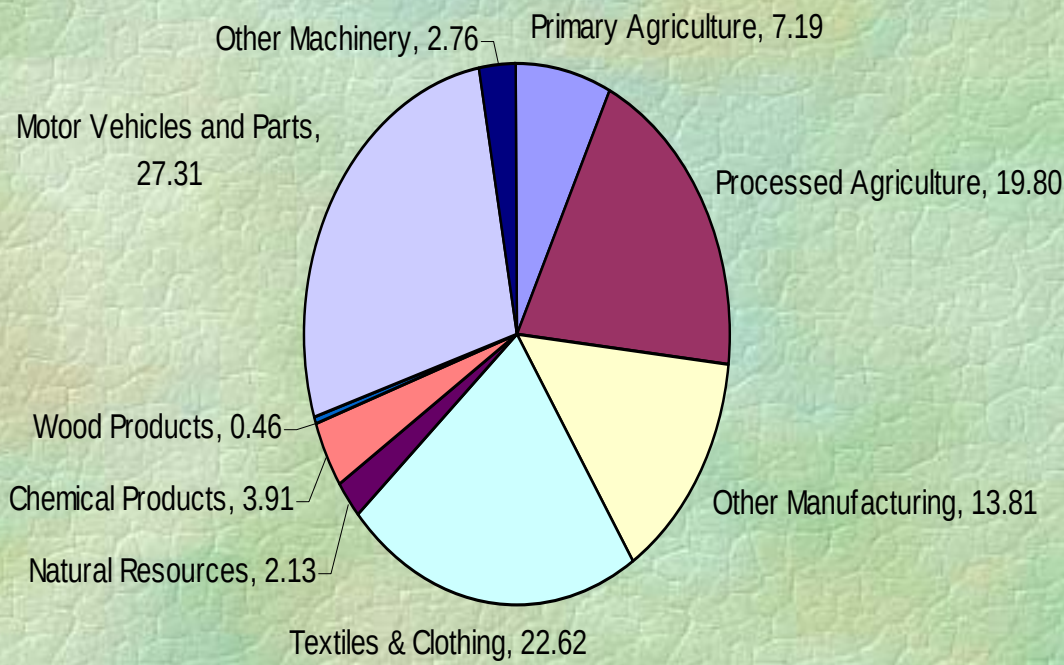

شكل رقم (2) أثر تسهيل التجارة على نمو الناتج المحلي حسب مجموعات الدول

(الجزء الأكبر من العوائد سيكون من نصيب الدول النامية، آخذاً في الاعتبار التنوع الاقتصادي والتجاري والقطاعي في الدولة) .

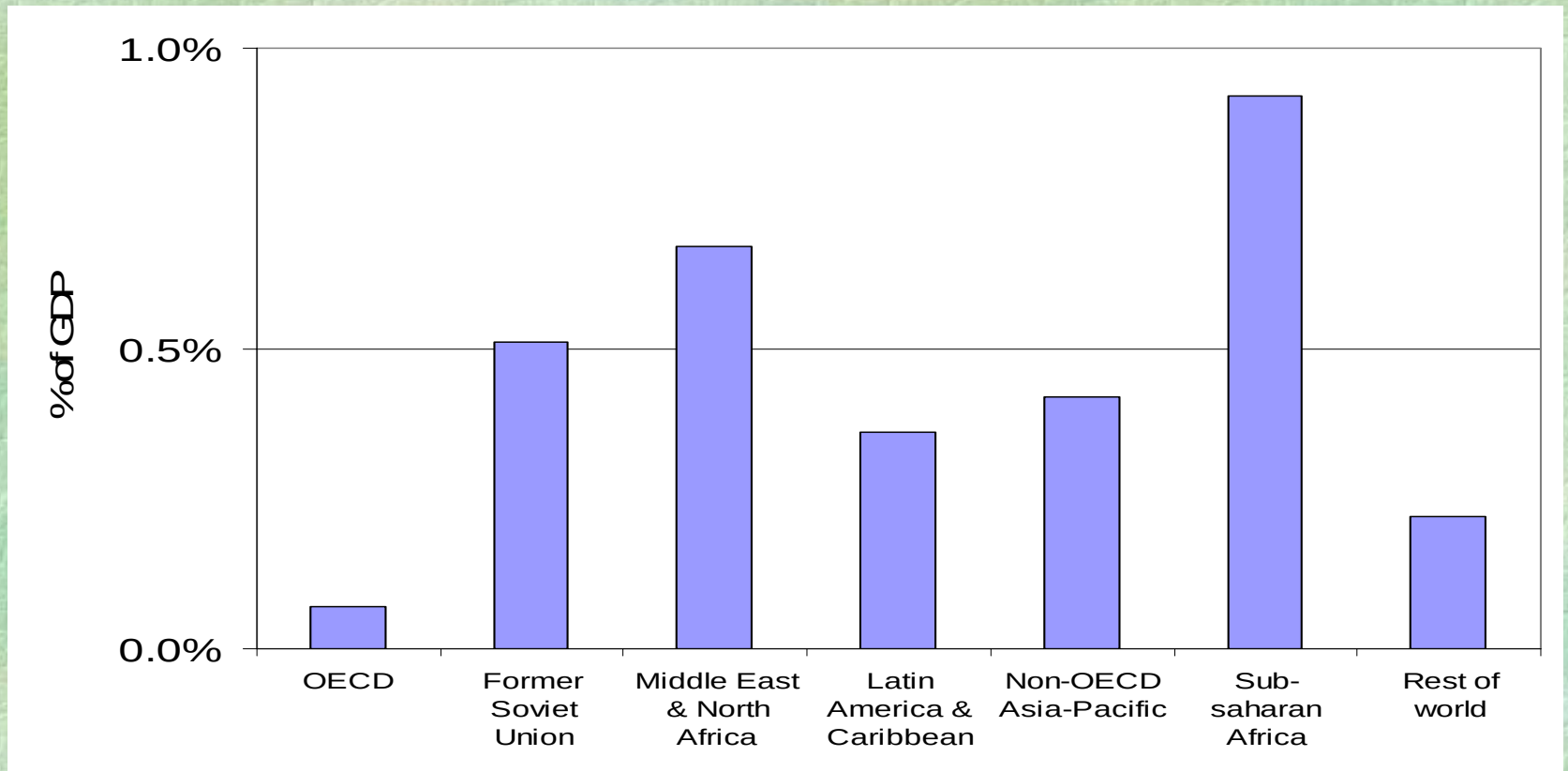

شكل رقم (3) نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع حسب بعض الدول ومجموعات الدول

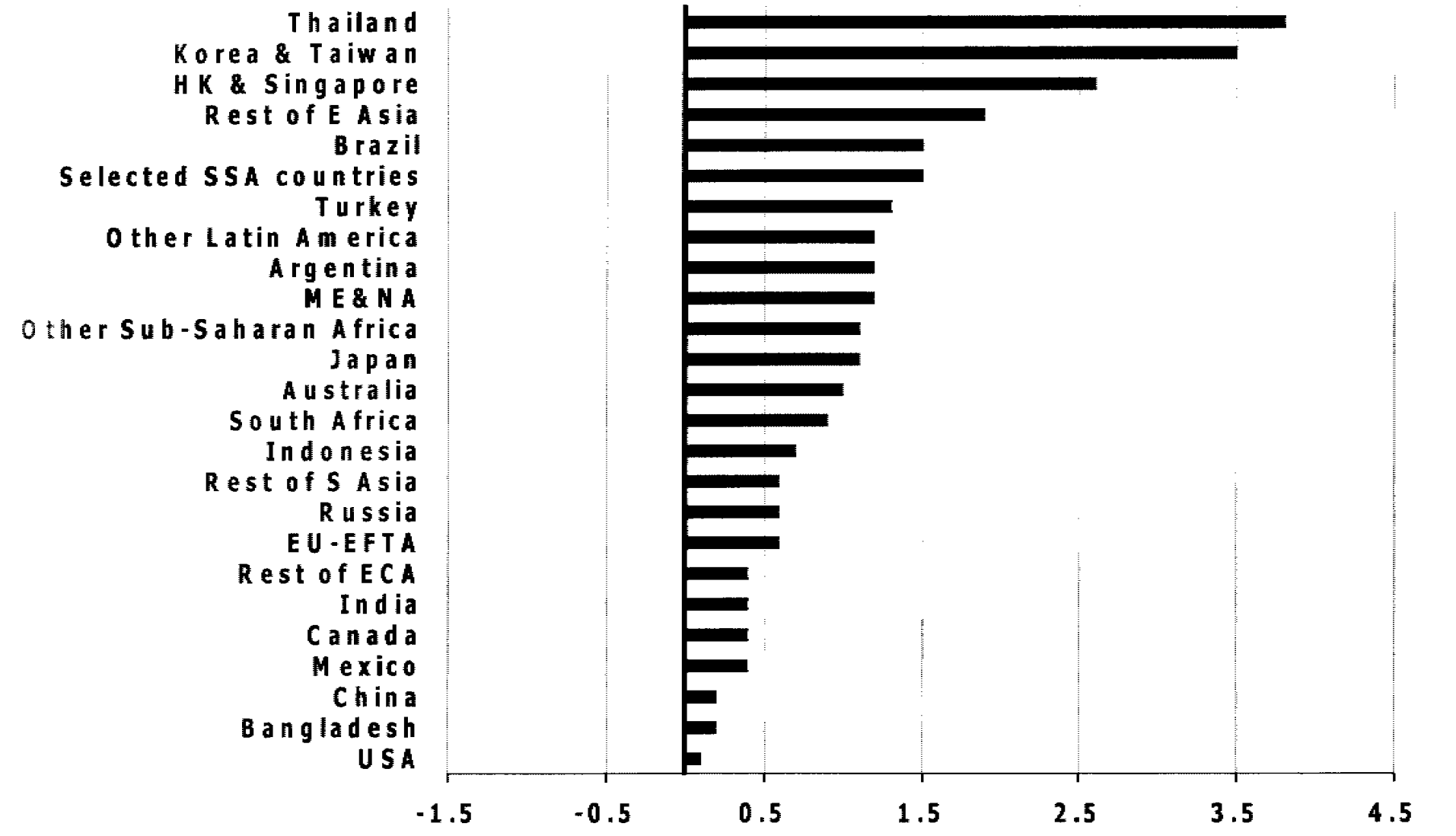

شكل رقم (4) تحسن التجارة الخارجية منذ سبعينات القرن الماضي في معظم الدول النامية

(شهدت التجارة الخارجية ارتفاعاً في معظم مناطق الدول النامية منذ السبعينات)

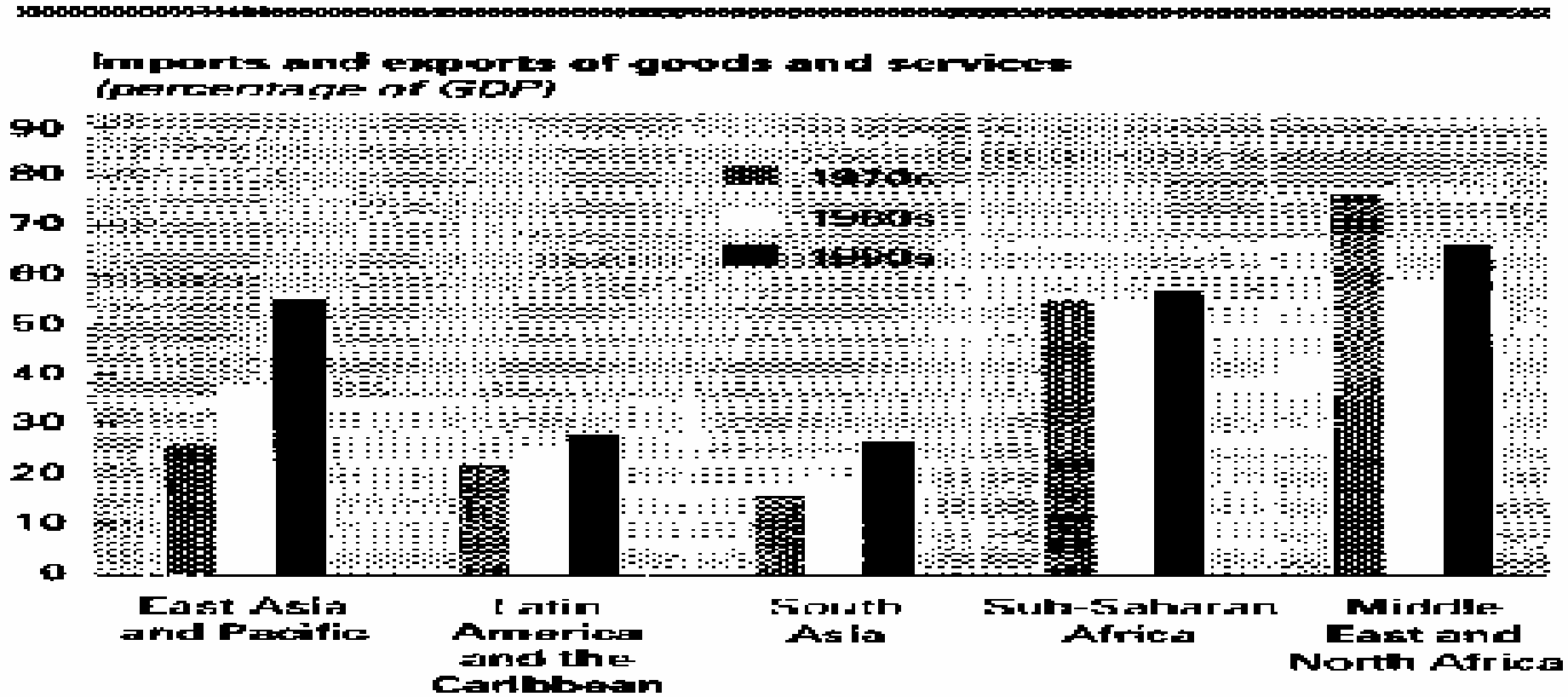

Note: Data are averages over each decade.
Source: World Bank, *World Development Indicators*, 1999.

شكل رقم (5) تحسن نسبة الصادرات إلى GDP في الدول النامية

(ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في الدول النامية)